



تحديث وضع:

اللاجئون السوريون في لبنان أثناء وقف إطلاق النار والتحديات التي تواجه العائدين بعد سقوط نظام الأسد

مركز وصول لحقوق الإنسان

لبنان: وضع اللاجئين أثناء وقف إطلاق النار وبعد سقوط نظام الأسد

أدى إعلان وقف إطلاق النار في لبنان وسقوط نظام الأسد إلى خلق مزيج من التفاؤل وعدم اليقين بالنسبة للاجئين السوريين، وخلفت الهجمات الإسرائيلية واسعة النطاق دمارًا في جنوب لبنان، والبقاع الشرقي، وضاحية بيروت الجنوبية، مما أسفر عن مقتل أكثر من 4000 شخص، وإصابة 16,520، وتشريد داخلي لأكثر من 899,725 فرد. دخل اتفاق وقف إطلاق النار الذي يستمر لمدة 60 يومًا حيز التنفيذ في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، لكنه يظل هشة للغاية مع تسجيل أكثر من 100 انتهاك من قبل إسرائيل. ولم يستطع اللاجئون السوريون المقيمون في الجنوب، العودة إلى منازلهم بسبب تدمير البنية التحتية، وغياب الخدمات الأساسية، ومحدودية فرص العمل.

وفي ذروة الأعمال العدائية الإسرائيلية في لبنان، فرّ أكثر من 620 ألف شخص، من اللبنانيين والسوريين، إلى سوريا. في هذا الوقت، واجه السوريون الذين أُعيدوا قسرًا تهديدات أمنية خطيرة من النظام السابق وأجهزته الأمنية، بما في ذلك خطر الاعتقال والإخفاء القسري، وتم توثيق العديد من هذه الحالات من قبل مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR). خلال هذه الفترة، استغل السياسيون اللبنانيون الأعداد الكبيرة من العائدين السوريين كدليل على تحسّن الأوضاع في سوريا، مبررين بذلك عمليات الترحيل والإجراءات المشددة ضد اللاجئين.



620K

فروا من لبنان
إلى سوريا



أكثر من
899,725

تشريد داخلي



16,520

جريح



4,000

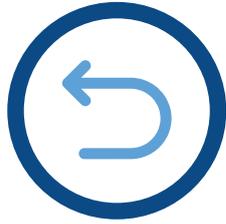
ضحية

في الوقت نفسه، صعدت السلطات اللبنانية من مدهاماتها العنيفة على مخيمات اللاجئين، حيث تعرض اللاجئون للمضايقات وتم تدمير ممتلكاتهم كاستراتيجية لإجبار المزيد منهم على العودة إلى سوريا. في السادس من كانون الأول / ديسمبر 2024، داهم الجيش اللبناني "مخيم 046" في بر إلياس، حيث دخل عناصره المخيم ودمّروا خيمة واحدة على الأقل وهيكلًا خرسانيًا مخصصًا للأطفال ذوي الإعاقة، مما ترك العائلة من دون مأوى في طقس شديد البرودة. وشوهدت مدهامات مشابهة في مخيمات أخرى، حيث واجه السكان الاعتداء اللفظي والعنف الجسدي وتدمير الممتلكات الشخصية، بما في ذلك خزانات المياه وأجهزة الإنترنت. وتشكل هذه الإجراءات انتهاكات واضحة لحقوق اللاجئين ويبدو أنها جهود منسقة من قبل السلطات اللبنانية لإجبار السوريين على مغادرة لبنان.

وبعد سقوط نظام الأسد في الثامن من كانون الأول / ديسمبر، صعد سياسيون لبنانيون، من خطابهم المعادي للاجئين. على سبيل المثال، في 10 كانون الأول / ديسمبر، ادعى وزير الخارجية السابق جبران باسيل أن "سبب النزوح (السوري) في لبنان قد انتهى تمامًا" وحث على ترحيلهم سريعًا. وفي 26 ديسمبر، ادعى المنسق العام للحملة الوطنية لعودة النازحين السوريين، مارون الخولي، أن "الأعداء التي اختلقها اللاجئون للبقاء في لبنان لم تعد موجودة"، مشددًا على أن عودتهم يجب أن تكون إلزامية. وعلاوة على ذلك، دعا رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبناني نجيب ميقاتي، اللاجئين السوريين إلى المغادرة الفورية وربط الانتعاش الاقتصادي في لبنان بعودة اللاجئين السوريين، وحث المجتمع الدولي، ولا سيما أوروبا، على المساعدة في هذه العودة.

سوريا: التحديات التي تواجه العائدين بعد سقوط النظام السابق

وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عاد أكثر من **195,000** سورياً إلى بلادهم حتى 15 يناير/كانون الثاني. ومع ذلك، تتوقع المفوضية عودة ما يصل إلى **مليون لاجئ** بين يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران 2025. وأكدت الحكومة الانتقالية في سوريا التزامها بحماية العائدين وممتلكاتهم لتعزيز الثقة بين اللاجئين. ومع ذلك، يواجه السوريون تحديات عديدة، **حيث وثق مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) عدة تهديدات بالعنف والطرده التعسفي، ضد العائدين من قبل مدنيين يتهمونهم بدعم النظام السابق.** كما تم الإبلاغ عن حوادث عنف أخرى في مناطق مختلفة داخل سوريا، وتم تناولها على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي، مما زاد من المخاوف من عدم الاستقرار. في 12 يناير/كانون الثاني، اندلعت احتجاجات في مدينة إدلب شمال غرب سوريا بعد الإعلان عن زيادة التعرفة الجمركية مما أدى إلى ارتفاع يصل إلى 500% في بعض السلع الأساسية.

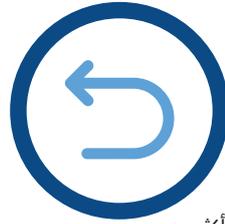


1 MILLION

من السوريين
المتوقع عودتهم

بين يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران

(وفقاً لمفوضية اللاجئين)



أكثر من

195,000

سورياً عادوا
إلى بلادهم

حتى 15 يناير/كانون الثاني

(وفقاً لمفوضية اللاجئين)

وفي حين أن البيئة السياسية الجديدة في سوريا توفر فرصةً للتغييرات السياسية التي يمكن أن تؤدي إلى توفير الأمان والظروف الدائمة للسوريين، **إلا أن سوريا لا تزال غير آمنة والتحديات المستقبلية كثيرة.** ووفقاً للفريق الميداني لمركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR)، أعرب العديد من العائدين عن ندمهم على مغادرة لبنان واختاروا التراجع عن قرارهم. وعلى الرغم من إعرابهم عن اعتقادهم بتعزيز شعورهم بالأمان، إلا أن العائدين السوريين واجهوا واقع الدمار الذي لحق بمنزلهم وأحيائهم وبلداتهم ومدنهم مع غياب البنية التحتية الأساسية والخدمات الأساسية. تحدث الفريق الميداني لمركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) مع العديد من العائدين عن تجاربهم عند عودتهم إلى سوريا، حيث أثبت الواقع أنه أكثر صعوبة مما كان متوقعاً.

في 29 نوفمبر/تشرين الثاني، عادت عائلة سورية لاجئة إلى سراقب في إدلب، إلا أنها واجهت تهديدات وعنفاً من هيئة تحرير الشام، مما أجبرها على الفرار. وبحلول 10 يناير/كانون الثاني، لجأ بعض أفراد العائلة إلى مكان آخر، بينما عاد آخرون إلى لبنان بشكل غير نظامي. وتواجه العائلة الآن تحديات قانونية وإنسانية للم شملها. وفي حالة أخرى، وبعد سنوات من اللجوء والطرده من بعلبك، عاد لاجئ سوري إلى سوريا في 12 ديسمبر/كانون الأول، ليجد منزله مدمراً ولا فرص عمل متوفرة، نادماً على قراره. وفي 17 يناير/كانون الثاني، عاد إلى لبنان آملاً في تأمين منزل جديد وإعادة عائلته. وعلى الرغم من أملهم في البداية بالعودة إلى سوريا بعد سقوط نظام الأسد، إلا أن هؤلاء اللاجئين، مثلهم مثل العديد من اللاجئين الآخرين الذين اختاروا العودة إلى سوريا، اضطروا في نهاية المطاف إلى العودة إلى لبنان بعد مواجهة الظروف القاسية والقاسية في سوريا. **ولا تزال التحديات في سوريا تجعل الحياة شبه مستحيلة بالنسبة للعائدين.**

ولا يزال السوريون في الخارج يواجهون عوائق قانونية وإدارية في حرية تنقلهم، بالإضافة إلى المخاوف بشأن وضعهم القانوني في بلدان اللجوء. وقد بدأت العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بإعادة تقييم سياساتها الخاصة باللجوء، بحجة أن إسقاط نظام الأسد يبطل السبب الرئيسي للجوء وهو "الخوف من الاضطهاد". إلا أن هذا يتناقض مع موقف "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" بأن سوريا لا تزال غير آمنة للعودة. في حين أن هناك إجماع على أن الوضع في سوريا لا يزال غير مستقر، فإن العديد من الدول الأوروبية حريصة على تعزيز عودة اللاجئين وتجميد أو تعليق حالات اللجوء. فقد أوقفت النمسا، على سبيل المثال، معالجة طلبات اللجوء وأعلنت عن خطط "الإعادة المنظمة والترحيل إلى سوريا" وقدمت حوافز مالية لتشجيع اللاجئين السوريين على المغادرة. وعلى نحو مماثل، أوقفت العديد من حكومات الاتحاد الأوروبي الأخرى طلبات اللجوء للسوريين وبدأت في الترويج للعودة إلى الوطن. هذا التشجيع على العودة إلى سوريا على نطاق واسع، بالنظر إلى حالة سوريا الهشة وغير المستقرة، يقوض حماية السوريين.

سوريا: التحديات التي تواجه العائدين بعد سقوط النظام السابق

- يجب على الدول احترام حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء على أراضيهم وضمن استمرار الوصول إلى إجراءات اللجوء والحماية وكامل حقوقهم.
- على الدول التوقف عن استغلال التطورات الحالية في سوريا من أجل تمرير سياساتها المحلية المتعلقة باللجوء.
- يجب أن تتيح الدول إجراءات مرنة تسمح للاجئين بزيارة سوريا لفترات قصيرة لتقييم الأوضاع من دون فقدان وضعهم القانوني.
- يجب أن تكون العودة إلى سوريا آمنة، طوعية، ومبنية على معلومات واضحة.
- على الدول مواصلة سياساتها العادلة والإنسانية تجاه اللاجئين حتى تتضح الأوضاع بشكل أكبر ويصبح بالإمكان إعادة تقييم الأمان في كافة المناطق السورية بشكل شامل.